جه ۱ ورق ۳

کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۴۲۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب: مجموعه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۴۲۹) از کتب اهدائی: مجرد زاده
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۸۱۳

دور

٤٢٩
٢١٠٨١٣

١١٦٥

١٢٥

٣٠٨

قوله اما جواب تدل له اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت
الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شيء فزيد منطلق و اما زيد فقد حذفت الفاء اى الجزاء
انابوا اما عن حرف الشرط و الجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء
لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على
وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق
الاستئناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد
فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا
في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في
اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه
المضاف اليه ويبنى على الضمة ويسمى غاية ومهما لم يحذف المضاف اليه فلم يبن
وان كان منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين

الالتباس من الوجهين الاخرين من حيث كان مؤنثا
من حيث لفظه وغلبة التاء قال سيبويه فذكر لم يصرف لانه
فذهب من له بالعلمية و ذهب المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع
ومربع الى اعشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية
والعدل قال الله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع
لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة
اربعة لا يقال ان الوصفية غير متوفرة في المعدول عنها
بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت
عارضة فلا تؤثر لانا نقول ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحالين
المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الوصفية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالتحقت

۴۲۹
۲۱۰۸۱۳

دور

[illegible]

وجه تحریر حروف و ارارکر
بیک یوز التمش اوچ سنه سنده حاجی احمد [illegible]

[illegible] اسلامبول [illegible]
[illegible] قرار [illegible]
[illegible] رسول [illegible]

اسلامبولدن اجناس
قیمت
۱۱۶۵

ابراهیم [illegible] الاصفر
قیمت
۱۲۵

بیک یوز التمش [illegible]

محمد حسن [illegible]
قیمت
۳۰۸

[illegible]

۱۸ ۱۵ ۱ ۱۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب: مجموعه
مؤلف:
موضوع:
شمارهٔ اختصاصی (۴۲۹) از کتب اهدائی: [illegible]
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۰۸۱۳

وما يشبه التوصيف بأسماء الأجناس على ضرب من
التأويل والاعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة وأما المعدول ولم يستعمل إلا أوصافا فكانت
الوصفية لازمة له فنحو أربع لا تقول ثلاث رجال
وإنما تقول رجال ثلاث فإن قلت ما عدل عنه
ثلاث لا يستعمل إلا أوصافا إذ لا يقال ثلاثة ثلاثة رجال
وإنما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة ومع
ذلك لم تؤثر الوصفية وإلا لوجب أن يقال مررت
بنساء أربع أربع غير منصرف فيه للوصفية ووزن الفعل
قلنا إن الوصفية فيه لازمت عند التكرر فلا يلزم في
كل واحد منها فيما طرأ أن يصرف وأما المجموع فلا
يمكن أن يمنع الصرف لأن محل الصرف ومنعه
هو الكلم المفرد أو ما هو في حكمه لا الاسمان وأما ثلاث فإنه لم

أي صيغة
أخرى

قد لوحظ الوصفية في منع الصرف لهذا وزعم بعضهم أن العدل
فيه مكرر إذ فيه عدل عن الاشتقاق من صيغة وعن الاسمية إلى الوصفية
والمحققون على أنه عدل واحد وهو العدل المحقق لما ذكرنا
من عدم الافتراق بين ثلاثة وثلاثة في المعنى الثالث ألف
التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنها تمنع الصرف اسما كان أو
صفة لأن ألف التأنيث فيه قد قامت مقام السببين لأن الألف
على تقدير البدل
مبتدأ
علامة التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليها حيث لم يكن في الكلام
فعلى حبل
حبل ثم أتى بالألف بل الكلمة موضوع عليه جرى مجرى تأنيث ثان
أي لفظ حبل
فإن وهذا معنى قولهم إنه لا ينصرف للتأنيث ولزومه
أي نحو كنيز
فإن قلت أليست التاء في طلحة أيضا لازمة فما بالها لم تنزل
كالتاء نشأ ... في حمراء
فالألف في حبلى لتنزلة
منزلة سببين قلنا إنما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون
قلت الزاد
الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عنده ونحوهما والألف
صح فيهما كأحد الحروف في الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء
أي في حبلى وبشرى

ثلاثة مع

بعد
أي كالألف فيهما
كما في سكرى

في الهمزة وهي ... في العمل ... وحيث الأنهم
لما زاد ما قبلها ... الهمزة لوقوعها طرفا بعد ألف فإنه
أي قلب الهمزة في صحراء أي الألف التأنيث
فإنما جعل الهمزة منقلبة عن الألف ولم يجعل أصلا لأنهم قالوا
في صحراء وحمراء
أي الهمزة
في جمع نحو صحارى ... قلبت الألف الأولى
ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوا ... ياء لانكسار ما قبلها
أي الألف الذي ثانية هي مقلوبة عن الهمزة
ولو كانت الياء الثانية منقلبة من الهمزة لما كان ... لوجب أ
ن يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو ... على مثال الجاريع
الوزن
كما كان الهمزة في خطيئة خطايع كثير فإن قيل إذا كانت علامة التأنيث
هي الثانية والأولى ليست في شيء من إفادة التأنيث فلم سمي
الألف
لهم الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث قلنا إنما
عبر واحد من الألفين بألفي التأنيث تغليبا كما في القمرين للشمس
والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر الرابع الجمع فإنه يمنع
الصرف لتكرر الجمعية فيه فكان الجمع سببا واحدا كالكل

كل

٥

إلا بتقدير الجمعية سببا لكونها شرطا بالعلمية في التأنيث في منع الصرف
فتبقى بلا سبب وإنما اشترطت فيها العلمية لأن الاسم الأعجمي إذا تصرف
أي الاسم الأعجمي
في حال العلمية كان ذلك تصرفا ... الاسم فخفف ... العجمة
النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وإن سمع
العرب لأنهم أجروا أسماء الأجناس مجرى ما اخترعوا فأدخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الأسماء نحو
رجل وفرس مثلا ثم لم يسمعوا بها وكذا ما فيه ألف
ونون مزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فإن
أي ليس فعلان وفعلى الذي الألف والنون
فيه شرط للعلمية والألف والنون فإن تكرر ... مزيدتان زيد تاما نحو
سكران وسكرى
وإلا أحد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس
أي في الثالث من الأسماء الستة
يوجد كأحمد ويزيد لا يتعرف معرفة وينصرف نكرة لذا
ويشكر
لا أحد السببين وإنما يصرف نحو أحمد وإن جاء وزنه في الا
سماء نحو أجدل وأفكل لأنه في الأفعال أكثر منه في الأسماء
أفعل
أي اسم للرعدة
وهو اسم الصقر

فاذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص بالفعل فرق بين ان يسمى
باحمد وبين ان يسمى بيعرب في ان وزنة الفعل يمنع الصرف و
كذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف بعد معرفته
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال العدل لانه
عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين
لوجب ان يكون كل واحد منهما مستعملا في النكرة و
ليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابني ا
لقلائد من النوفل الزفر فانه صفة كنافر وليس بمعدول
فلو سميت بزفر هذا صرفته ومن ذهب في هذا الى انه يوجد
الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل لحق عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة
وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث
انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما

لازما

لازما الا اذا كانت منقولة من الجنسية الى العلمية
لان التسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء والاعتبار
لزوم صرف الافعال المؤنثة نحو جارية وكريمة واما التانيث
بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها
وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ
فقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب
ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما
واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب
وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني الحرف فالاسمان ثم يجيء
مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء بعد ويجوز في معدي
كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذا
ذاك الصرف وتركه على ان يجعل معد يكرب اسم قبيلة مثلا

فيقال معدي كرب اذ كرب في الاصل [illegible]
قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو
احمر فانه لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل
الاستثناء على راي سيبويه
فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف
عند الاخفش ووجه الاخفش ظاهر لان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما
حجة سيبويه فهي انه كان في الاصل قبل العلمية غير منصرف للو
صف والوزن فلما سمي به زالت الوصفية فلما نكر اعيد
الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعلاقة حمله التنكير الذي هو
الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن
فرد ابو عثمان الى الاخفش حجة سيبويه
سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية والو
زن القالب فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عار

عار

افعل باجماعهم كذا اولا على فعيل بتصغير الفعل وجمعه
ثلاث مرات ونظيره ما ذكر ابو عثمان في قوله تعالى ارجعون
قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره في نار
جهنم والمعنى الق الق الق فلما عدل عن اللفظ استعمل في الكلام
مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا
لا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما قد عدلا عن حاذمة
وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار
للفجرة وحماد للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجنا
س دون الاشخاص وفي فعال هذا سواء كانت معدولة عن
فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احدهما وهي الحجازية
البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاكلتها من
كونها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم وثانيها
حكم مذهب الصفة والثانية وهي التميمية الاعراب مع

شيء العرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فهاذا كلف
حرف لزوال العلمية والتانيث لان التانيث لا يوثر الا مع العلمية
المؤثر صح
واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت
الذي انشيد اذا قالت حذام فصدقوها البيت وهو للجيم
بن صعب في امراته من العرب والثالثة فعال التي تختص
بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث ويا فساق وهي ايضا
مبنية على الكسر لمشابهتها فعال التي بمعنى الامر وهي لا
تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا او شذوذا كقوله اطوف
ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في التسمية جاءتني
لكاع الا ان تجعل لكاع علما لامراة ثم يعدل عنه
قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء امثال هذه لان
التعريف لا يكون الا فيه لان حيثه وفاسقة
ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص

قول الشاعر
اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع

اختص بالنداء مع حاله التسمية فيه وكل ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار
ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام حاصل
فمن يقول ان الممنوع بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم
بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا
لم يستحق استحال تقدير سقوط الجر ذلك لان سقوط
المنع لسقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم
يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاقة بغير محل
واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره
هنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد لن يمنع
بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض
الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب

فلا يسقط
التنوين واذا لم يتصور سقوطه

الفعل في تعريته من الجر في كل احوال والوجه
الثاني ان يقال لما الاسم اذا دخلته الاضافة او لام
التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون
في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه للمشابهة وهو الاجل
الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال
ان حرف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب
ان يعاد معها الجر والتنوين لان الاضافة و
اللام اشد تعيينا للاسم من حروف الجر لانهما
يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر
فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم
اى لا يوجد
يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف
اى فلا يعتبر اى بوجد حرف الجر
الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فهو
لكن ذهبت بزيد فكان معدودا في جملة الفعل

بمنزلة اذهبت

ربيت الجميع اي شيئهم ولا يكون للمحاذات فعلم وما
اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف
من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل
بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في
البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين و
اختير الفتح لخفتها فعله والعارض خمسة اشياء
انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب
فيه يودي الى احد الامرين اما انقلاب
الياء الفا او واوا في النصب والرفع واما خروج الياء
عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء
على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني
فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد

تقدم توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض
في البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين
دليل ثالث على بنائه على الحركة
ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه
اللازم
على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية
فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لا
اذا كان المنادى منكرا
لتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذا المراد واحد
غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا
المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف
اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما
للتمكن فلا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة
مع لا النفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها
معنى من

معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار
وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لمناسبة عمل
لا لعمل ان وهو النصب اما المركب كخمسة عشر فانما
بني الاول منه لتنزله بمنزلة صدر الكلمة من عجزها
والثاني لتضمنه معنى الحرف اذا الاصل خمسة وعشرة وبنيا
على الفتح لخفة المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو بعلبك
فلم يبن منه الا الصدر حيث لا يتضمن الكل معنى الحرف
واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما
بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه
كان معنى الاضافة مقدرا فيه والاضافة معنى من معاني
الحرف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى
الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف
معناها وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات

وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان
حالة الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح
والكسر ايقاعا للفرق بين الحركة الاعرابية والبنا
ئية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير
اللام قد سبق في صدر الكلام ان الماضي والامر بغير
اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما
واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة
فما بني منها مبني بناء عارضا وذلك مع الجمع نون جماعة
النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن
عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء اذ انا با
ن الاصل في الافعال البناء كما صححوا القود تنبيها على ان
اصل باب بوب وانما بني عند لحوق نون التاكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
الشبه

الشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما هو قوله واعلم ان من
الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث
تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام
لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع
كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون
عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف
غير العاملة والاسماء غير المتمكنة [illegible]
حروف الجر واما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها
وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام
والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارعة واما
ان لا يكون عاملا ويكون معمولا فيها وهذا القسم الذي
قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه
لا يتصور معمولا فيه الا ان يكون عاملا لان المعمول

فيما انا الفعل المضارع ولا شبهه وان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل متمكن يجوز اضافته اضافته
فيجعل الجر لا يقال اضافيه نون الجمع من الاعلاد لا يصح اضافة
البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا
نقول لم انه لا يحصل الجر الا انه ينصب الاسم بعد
على التميز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافة
ولا ينصب التميز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول
كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا ان الذي عن المصنف من الامثال
لهذا القسم جزائه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل
مضافا البتة من ذلك لوقطا او قاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب التميز وهو معمول فيه فيكون مثلا
القسم ايضا وايضا قوله والاسماء المتضمنة لمعنى ان:

غير اى الى الاسماء المتضمنة لمعنى ان

ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف كمن
تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان
تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل
في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل
في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره
في المعنى وهو جزء او بعضه على ما هو ضده وكل
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم
المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا ان الاسم
هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم بهما ان تعلق الفعل او ما
اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها هو به بالاسم

متعلق بقوله تعلق

لكون الشبه للفعل من الحروف والاسماء

المتمكن بسبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية وما اشبهها او
المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة وكون ها وهذه معان
معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا
وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر
دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب
والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث تلك المعاني
العوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسم كما تقدم
ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه او وخطا من المضارعة وذلك عند
وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه
الاعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه
موقعه لكونه مع ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث

١٢

حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما
اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا
مضارعة الاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به او
وخطا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عاملا كرفعه
والحرف الذي هو يمنع في تقدير الاسم او شبهه اعني ان
ان واخواته عامل النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير
الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت
هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر
الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى
المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل
ضربان لهذا الخ تعرض الشارح لقوله لما رايت اخر الاول
من ذلك وحرف عليه اى علته تاوتن جرئ يريد انك اذا رايت

اى الفاعلية والمفعولية والاضافة

الفاعل ثم نقل من زيد يكون في الكلام فيجوز وعرف ان علة
هذا التأثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل
ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب و
عرف ان علية الاولى الى عرف ان الاولى انزلوا الكسا و
ولعل الاولى اصوب الباب الثاني في العوامل اللفظية و
قدمنا القياسية لاطرادها لا خفاء ان المطرد بمنزلة
على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر
عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمنزلة الكلي
وغيره بمنزلة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان
الفعل منها وهو الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه اشد
تأثيرا واكثر مأتى لدلالته على الحدث والزمان والاسم
والاسم والحروف انما يعملان بعد تقويتهما به قوله
فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
بخلاف غيره [illegible] معموله مقدما ومؤخرا

على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل و
المفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فيالي
ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع
فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية
الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه
عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على
ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء اللازم
في مفهوم الفعل والزمان من تصور الاسناد لا بد وان
ينتقل الى المسند اليه والالحاق المعنى الاضافي اعني الاسناد
مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن
من الى المسند اليه وذلك هو الفاعل فاذا وجب هذا

الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ان الفاعل لا يكون الا واحدا
ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل
عند النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه ولم
يشترطوا ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب
الخبز ومات زيد فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث
فليس لك ان تسند متر تبين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس يناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع
اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير
عاطف كضرب زيد عمرو قوله فان لم يكن مظهرا
فمظهر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر كضرب زيد
ومضمر واما منفصل كما ضرب الا هو ولا يسند اليه
الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا
وضربوا وضربن وضربت واما مستكن كسواد كان

لان زيدا ما احدث الموت في ذاته بعد

كان لازما كما تقول في ذهب ابو عمرو لازم كما تقول في زيد
ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما
يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف كضربت
زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت
زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو
افعال القلوب كعلمت زيدا فاضلا وسيجيء شرحها
والثاني كاعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيها
على احد المفعولين كاعطيت زيدا ولا تذكر ما
اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز
ان تسكت عنهما جميعا كفلان يعطي وان تفعل ذلك
لتفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطي على
الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار

على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعهما ان
تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت عن احدهما
لفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا
فقد اجاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت وارايت نحو
اعلمت زيدا عمروا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت
واحسبت واخلت وازعمت وقد يتضمن اخبر
وخبّر وحدّث وانبا ونبّا بمعنى
اعلم فيتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول
مقام الفاعل اذا بني الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوقف
الغاية بذكره فيبنى الفعل ويجعل مسندا اليه و
يجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول

في الماضي

في الماضي ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل
في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام
الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضُرِب
واستكرم فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة
بالهمزة في الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب و
تجلبب واما المضارع فان يضم حرف المضارعة و
يفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب
ويستكرم ويدحرج ويجلبب فيقال الاسم اعني
اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا
اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب
الخبز قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني الى الاسناد
الى احد المفعولين المتغايرين اذا كان سايغا نحو

اعطي زيد درهما او اعطي درهم زيدا الا انهم قالوا
ان الاسناد الى ما هو في حلية المعنى احسن وهو زيد
لانه عاطٍ اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين
فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قايما ولا يجوز
ان تقول علم قايم زيدا وذلك لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا
عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث
امن الالتباس فاجاز ظن قايم زيدا لانه لا يلتبس
ان القايم هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن
اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك قوله ومنصوب
الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبا
ت الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول
ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا

وانما

وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا
التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام
فلا يجيء الا ما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل
طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب
الفرس عرقا والتمييز [illegible] الباب مزال عن اصله اذ الاصل
في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصببت عرقه فا
زيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتاكيد لما
فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله
تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فضلت
هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة
والاسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه
ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب
راسي واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في

ذا شغل بيني

تحسين حالا او الفرق بينهما لما هو لما فيهما من سلوك طريق
الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطايف الاعتبارات
وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالا
فعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف
جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله
سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل
الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب
القياسي فيلزم ما ذكرتم فتد والعام خمسة اعلم
ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى كل فعل لازما
كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره
او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا طيبا لان
في الفعل دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضرو

ضروب الضرب من الشديد والضعيف وكذلك يتناول المختلفة
والمترتب والمتداني وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة
وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون
ناصبا لمصدره او لغير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما
ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر
والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدر
انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه لما اقيم مقام
المصدر لانه لما كان آلة الضرب استتبعه وليس بمصدر
ساطه بسوط بدليل قولهم ضربته سوطين وسياطا
ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط

اما ان يلاقيه في نفس الحروف والاشتقاق

بمعنى يلاقيه في المعنى

لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب
بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص
بخلاف العكس نحو نشطت ضربا مثلا الا ان لقايل ان يقول
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته
عليه فبالحري ان لا ينصب به ايضا بعين ما ذكرتم وايضا
ما ذكر منقوض بضربت ضربة او ضربتين فان ضربت
لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب
مطلقا فتد والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما
سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني
التي تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون محلا لحلول
الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده و
حكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الا
نتصاب على الظرفية بالفعل المذكور سواء كان لازما او

او متعديا فجوزت اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل
بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع
ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان و
اما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم
منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف
وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين
احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان
هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان مستقبل
والثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفو
ق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان

الزمان من الوجهين سلك به مسلك غد في الانتصاب وعند
ايضا من الظروف المكانية ويستعار للزمان نحو عند
الليل وعند النهار وفيه لغات نحو عند ولا يستعمل الا
ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه وقد تد
خل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت
الى عنده خطاء ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك
تكر فيرفعون ولكن والحاصل ان الظروف بعضها لا تصرف
فيه فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظروف المكان
وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما
وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والو
قت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون
قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون وو
سط بالتحريك ان وسطا بالسكون يكون ظرفا وبالتحـ

[illegible]

عندنا كاين كان خبران كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه في الجزية بما هو قبل دخول
لا والاصل للحرف فيه حجة الاول ان لا مع تاويها حذو ان فوجب
ان ترفع الخبر كما ان ايضا معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فو
جب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب
ان لا تساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ١٢ الخطاطا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر
المبتداء ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا
رجل ولا امراة كما بينا عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة
يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد
على ما سبق واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هي لغة اهل ٢٠ اذان
الحجاز واما بنو تميم فانهم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفو
نه فالا ماكان قولهم لولا زيد لكان كذا وكذا ويجوز حذفه ايضا

عند الحجازيين ومنه كلمة الشهادة ومعناه لا اله لنا او في الوجود
الا الله فان كررت لا مع النكرة المفرد جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا
قوة الا بالله وانما الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة جار
لانه مبني على السوال نحو ان يقال الرجل في الدار ام امراة فتقول لا
رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل هنا وفي تكرير نحو لا حول ولا قوة
الا بالله ستة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل لا
في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول
ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة موكدة
للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ النفي لانه مع
تشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح ورفع الثاني
ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع
الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا
بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث

بعيد

بعيد صون الا انه ليس بجيد لان لا الثانية في الوجه الثالث
زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي
الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة خلاف الاجمال والمفرد المعرفة ٧ قليل
فلا يقع بعدها الا مرفوعا اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي
الشايع وذلك لا يتاتي مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة ولم يقولوا
لا الزيد عندك كما قالوا لا زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة
الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما
جاء هذا مبنيا على السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك
كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها و
بين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة
والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في
نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا وانما

علمت لمن بهنها ان الناصبة المخففة لفظا ولان الجملة بعد
ها فرقا وابل العوم في قولك حسبت ان تقوم اي فيامك كما يقال بلغ
ان زيدا يقوم فرقا وابل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها
في العمل لانها للاستقبال كان للاستقبال وحكي من الخليل ان
الحرف الناصبة هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي
مضمرة بعدها والاكثرون على خلافه ولن التاكيد النفي في المستقبل
تقول لا اقوم فاذا اردت التاكيد قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن
افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف
لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه
وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصلها لا ان
لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحرف تتغير احكامها و
معانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو
ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اكرمتني وعلى هذا اكثر الحرف

المركب

المركبة وعند الفراء اصلها لا ابدل النون من الالف وقول من قال
ان لن تفيد التابيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن
افعل الى وقت كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي وكي للتعليل لعلم انه قد يكون حرف جر
وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار
ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف
جر لانه لا يقولون كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون
كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذفت الالف كما حذف مع سائر
حروف الجر ولحوقه وفيه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها
من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى
لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخل الجار والرابع
اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك
فقد اجبت بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه لا الا ويا الله

الا ان يكون الفعل الذي بعدها معتمدا على ما قبلها غير معتمد على شيء
قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك لمن قال
لك انا آتيك فالفعل معتمد على المبتدا الواقع قبلها اعني انا
فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدا
لم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس اذن
قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان
كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل
كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله المبتدا لان المبتدا
اولى بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني
اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله
تقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذكر في سند
لا الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن لم يصح له معنى من غير
نصب اذ تقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا

اذا

فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لشيء مجموع الاثبات والحديث
والانشاء المجموع اما بانشاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى
الاول او بانشاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك
لا يكون الا بانشاء الحديث دون الاثبات ولا يمكن عكسه
اذ الحديث بدون الاثبات لا يتصور واما الاستفهام نحو
اين بيتك فانه ورد على المعنى لكون منكر تعريف بيته فزيا
ده شيء واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي ما لا
فانفاق واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير ومعا
دلته من التمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكل محبة الا على ما تؤده وتتمناه وليس هذا الاستفهام
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول
وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب

بعد الفاء في المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء
مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم
ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك
اي ليكن منك اتيان فحديث مني عليك وقسم يجوز النصب
والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل اتيانا مع
تحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث و
قسم يجوز فيه النصب لا غير نحو ما تاتينا فتحدثنا المعنى
ليس اتيان منك فحديث وانما لزم النصب لاجل ليس
وعلامة صحة الجواب بالفاء الا يكون المعنى ان فعلت
فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
اي ان اتيتنا حدثتنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
لا ان يكون ذلك باضمار شرط   والجازمة لم ولما للنفي

لنفي

لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل
المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل
فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما
اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت
عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الما
ضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الما
ضي ادخلوها المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما اجازوا
ذكر في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على
الفعل المستقبل لتنقله من الماضي فعدل عن الاقوى الى الا ٧ والمستقبل
ضعف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي فقد وجب
سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الا
صل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الانقل

وفي لما توقع قبل ان لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل
فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التو
قع فكذا ذكر في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون
ذلك وكذا لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فاز
دادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع والاستطالة لزمان
نفي فعلها وكذلك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولو قلته بلما كان على ان لم ينفعه الى
وقته   و اللام الامر انما عملت لام الامر الجزم
لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الا
خبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به
الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الوا ٧ لام الامر
ردة على هجي واحد ان تفتح ليحصل فرق بينها وبين
لام التاكيد التي تدخل على الفعل المضارع نحو ان زيدا

ليضرب

ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت و
تسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد و
نحوهما مما عينه مكسورة فتسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا
العين منه نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان او له هو مع الوا
و والفاء تشبيها بعضد قالوا عضد   ولا النهي انما عملت
لا هذه الجزم كما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون
للفاعل او المفعول غائبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب ولا اضرب ولا تضرب   وان في
الشرط والجزاء اي وضعت للشرط وهي تقتضي الجملتين
تجعل احديهما شرطا والآخر جزاء وانما وجب ان
تعمل الجزم لانها لو كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون

عاملة فاخبر لها عمل الجزم لطولها تقتضيه لانه حرف
وتخفيفه هذا عن ان للمستقبل كما ان لو للماضي واما لم فقل
الجزم لو كما علمت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق فاعل بعمل ان
الاعراب فما لحرف ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا بد
دعلى هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف
زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
امس فان اعطيتك قلنا انه وان ماضي لفظا الا ان
المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس
على معنى ان يصح خروجك امس للاكر تقول فلك يجوز
ان لا يكون قد خرج وذلك كلام على وجهه وهما
مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان فعل الشرط والجزاء
لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك فالاول

فنحو

فنحو ان تشتم اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان ان حرفا ها
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما لان
نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما
الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستو
جبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها
الا انهما في محل الجزم على معنى انهما لو وقعا موقعا لو وقع فيه الفاعل
الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني
اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم
اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه واما القسم الرابع
وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلك ان لا
وان لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ان اتيتني اتيك واتيك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط
فلما لم يظهر الجزم في الشرط حين كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم

فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم
معنى كما ان قوله يغفر الله لزيد في محل خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم
معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى النظام لان الشرط
والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فقد يقول جاز الرفع والجزم
والبيت لزهير ويروى يوم مسالة ويوم مسغبة ويروى حرم
وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس
مالي ممنوع عليك وقال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه
شئ ويجيء الجزاء بالفاء اذا كانت جملة اسمية او امرا او نهيا او د
عاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب
يدل على كونه جزاء فكل موضع لا يتعذر فيه على الجزم تدخل الفاء لان
الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت

ان

ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب
للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن
جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤ
من بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا والتقدير فهو لا يخاف
فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها
الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا يتعذر فيه على الجزم
فعلا كان ما بعدها او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله
واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا يتعذر
على الكلام مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه
لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا في تاويل
المستقبل ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
فقد خرجت امس فقد صرحت بالمعنى فلا يبقى لتاويل بالماضي
المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم د

دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء منه نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك او تحفظ امرك بالجزم حملا على الجزم فانا اكرمك والفرق بين تقديره في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى لما انه لا انس الكرا اذا قلت ان تلقني اكرمك فلا يتأتى لك ان تقول اكرم مجزوم ومع التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتأول الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقني يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تعتد بمكن ذكر لوجوبداو يقع مستحق او ما اشبه ذلك وامثله قولك ان خرجت

خرجت

خرجت فلا حاجة لك الى تناول الفعل فعلا آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا جزمه او تقدير الجزم فيه وحسن ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء يمكن فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم في من المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان تلبس اني والمراد بها الجزائية التي هي الشافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض فلانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو

يمكن

وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف بمعنى الجزاء وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحب ان ينفصل احدهما عن الآخر ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف فدلالة الامر عليه لان المعنى ائتني فانك ان تاتني اكرمك لا انك امر تسقط باتياني ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما ليعلم انه جزاء لا تباينه ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان عرفت بيتك او ان عرفتني ازرك الا انك لما استفهمت عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة بجواب والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لا ما نهيته عن الفعل واتيت بعده الفعل كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان

لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل والاتيان لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلق لانك اذا قلت ما تاتينا فتحدثنا كان معنى ان لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروه الوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلق والاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا يدل على الشرط الذي هو للشك وهو على خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفق لان المعنى ان يكون لي مال انفق والو

للمنافات

والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول
ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس
ان قولك الا تنزل يدل على انك لم تنزل فكيف جوزته قلنا
انه للتنبيه على ذلك وانما دل عليه لانه لو كان الكلام نفيا والعرض
لا يكون نفيا ثم من الواجب ان تعلم ان المضارع الواقع
في هذه المواضع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا نحو فذرهم في خو
ضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب
به تغلب عليه اي انت تغلب عليه   ومن السماعية
اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الا
سماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال

يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا
يقدر على استيفائه فاتى بكلم عام يشتمل الجميع وترك استعمال
ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
على تاويل
المفعولية فيما ذكرنا من المثال فانك قلت اي انسان تضرب ... اي ان
اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا
بالابتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم
والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية
لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا فانك قلت انسان ما ان يكرمني
اكرمه ومن اعم من ان يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو تصنع
اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم الشرط

يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتى به وجعل نائبا مناب
حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت
ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول
من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده
وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا وقد خلا الجزاء
ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي
تفعل ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه
وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب
كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من
الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا
قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة فاذا
قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة
ويلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما تخرج

اخرج

اخرج واين ما تكن اكن وعلى هذا انى وهي بمعنى كيف الا انها
تجازي بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال
اي في اي حال تكن اكن وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك
وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احد
هما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها في
ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني
ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم جرى مجرى
كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة متى واين
الا انهما لا تجازي بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة
والاضافة تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنا
فيه واذا الحقتا بما صلحتا للمجازات   وان تكون واحدا من
اثنين وضع ان على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا
اذا اضيف اي الى المعرفة الا الى اثنين فصاعدا ولكون الشك

شايعةً اضيف اليها واحدًا كانت او اثنين او جماعةً
ويدل على اسميتها انه اخره قد كستدل على اسمية هذه الكلمات
باربعة اشياء كاسناد الفعل اليه ضميرا نحو ايهم يأتيني اكرمه
والاضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو لمن مررت
امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو اياما تدعوا
وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها لان
اذ ما وحيثما لا يدخل بها شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها
دلالتها مع افادة معنى الجزاة على معان بتصور استقلالها
بانفسها ولا معاونة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية
فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها
ايضا انها لا تتغير عن الاعراب المحل على ما مر والحرف لا يكون له
اعراب بوجه ومنها الاسماء تنصب اسما نكرة على انه
تميز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فانه

فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا لم يعلم
اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم
ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون [illegible] بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها تجب ان تضاف الى
امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة و
من جمع الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا يقا
ل ثلثة غلمان لانه للتكثير والثلثة الى العشرة من عقود للقلة
فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان
يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع و
اشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ ا
القياس ثلث مئات او مئين لان المائة بين الثلث الا انهم
استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في
ضرورة الشعر وفي ما دون الثلثة لا تجوز الاضافة لان لفظ

بكلم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا انتصب
التمييز لامتناع الاضافة كما في موضع كم سحابا او فيما فيه النون
نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو
خمسة عشر رجلا وانما نصب لانه في تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا
نكرة لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في
ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها
كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك
لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة
عشر مرات والثاني مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها

ولانها

ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا لكون كعشرة ولم يجمع لكونها
كتسعين توفرا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا الحكم
الف واما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني
احد عشر الى تسعة عشر وان كانت تنحصر في عدد معلوم غير
متجاوز الى غيرها فبالحري ان يعد من السماعية فان قلت
الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم
وقد عددتها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم قد امتنع من الاضافة
فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح تعديده من جملة القيا
سية واما ان احد انواع الاسم التام مطلق المبهم تنحصر في
عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكر على ان الشبهة قا

قايمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة دا
خلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحرى ان ا
يعد من القياسية كالذى فى نون الجمع   والثانى فى الكناي
م عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد
وهى للكثرة وتستعمل على وجهين فى الاستفهام والخبر اما الا
ستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز اجريها مجرى عشرين
اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر
فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد هو سقطت للبناء
واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد
نحو كم رجل وكم رجال عندى بمعنى كثير من الرجال فاضافته
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم
واما الى الجمع فانها لما بينته بالاضافة اشبهت باب عشرة
واختصوا التبين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالا

وبالاضافة بالجر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما
انها نقيضة رب فيجر ما بعدها حملا على رب وجريا على دابهم
فى حمل الشىء على ما يقابله وقد يجى النصب فى الخبرية حيث تقع
فى الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين غيرها نحو كم فى الدار
رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهى منونة
ابدا فى التقدير وانما بنيت لان الاستفهامية تتضمن معنى
الحرف والخبرية تشبه الحرف اعنى رب وعلى السكون لانه الاصل
فى البناء السكون ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأة ومفعولة
ومضافا اليها نحو كم رجلا او رجالا عندك بمعنى كثير
واعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيته
اى كثيرا او اعشرين ورز فكم رجل او رجلا لقيت
ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما
فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى هذا

المعنى لانهم اجروها مجرى واحد فى الحالين ولانها لما كانت
بمقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك لها صدر الكلام ثم
ان كم لما كان موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا
على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم
والثالث كاين وكاى كلمة ركبت من كاف التشبيه واى
وجعلت فى معنى كم الخبرية نحو كاى رجلا وانما نصبت مميزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها ل
خمس لغات كاى بوزن وكاين كاع كيئ بوزن كيع وكاء
بوزن كع واكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية
والرابع اذا كنى عن العدد اى كذا كناية عن العدد
كم وهى مركبة من كاف التشبيه وذا التى فى قولك هذا الا
انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه
كما فى كاى وذا ايضا تغير حكمها وذلك يستوى فيها المذكر

والانثى

والانثى لا يقال فى كذا كذه كما يقال فى هذا هذه ثم انى
ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعده
نحو عندى كذا درهما كانه تمييز كالعدد درهما وانما قصد
بين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندى كذا در
هما فكانك قلت عدد ما درهما   ومن السماعية العاملة
فى الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويدا الى آخره
اعلم ان هذه الاسماء قد تؤتى بها العرب من الايجاز حيث
يضعون الاسماء موقع الافعال ويسدون بها مسدها ولما
من المبالغة والتوكيد لا يكون فى لفظ الفعل على طلبها فى
فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه الواحد
والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا النوع من الخصا
ثم ان هذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا
فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى

لكن ومنه بمعنى الكف ولم يورد المصنف هذا النوع من
حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل
واما اسماء الافعال فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحو
نقتصر على ما ذكر في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود
رودًا في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان
حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني لكما ان
فعل الامر مبني واما التنوين فيه الواحد والاثنان والجمع
فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر
لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو سار
وا رويدا اي مرودين واذا الحقه الكاف وهو اسم فعل

كان الكاف

كان الكاف لمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في
ذلك والخطاب نحو رويدك زيدا وان كان مصدرا فهي اسم
مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع نحو بله
زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول
نحو بله زيد اي اترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك
دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك
بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعلها
هنا اسما للفعل لان الظروف ينوب مناب الافعال وتغني
غناءها فجعلت ههنا اسماء لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات
وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيها الحركا
ت الثلث وقد ينون ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو

شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا ويزاد بعدها ما
توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم
شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فا
عل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة
لا يسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لانه للظرفية فلم
يمكن لشتان عمل وهو من العوامل ولم يستبعد بعضهم عن
القياس لكون ما بمعنى ما هو صالح للواحد والكثير ومنها سرعان
وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل
سرعان وانتصب اهالة على التميز كقولك سرع ذا اهالة
وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجى
عجفاء واخذ يسوقها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه
ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فاد

فاد سلتها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته
فعلم ونحو هذه الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد
هيهات وشتان وسرعان وذكر لانا وان كنا نفسر
هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان
المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان
الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له وكانه ينتهي
له ان يقال بعد جدا وما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا
شتان وسرعان قوله ومن السماعية انواع اربعة
من [illegible] الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوا
مل داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواته الاتي كيقول
كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا
نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضرب زيدا قائما لان
المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما دونه كان تاما

كلاما مسندا او لو سكتّ على مرفوع كان لم يكن كلاما كما
اذا تلفظت بالمبتدا وحده وانما دخلت هذه الافعال المبتدا
ونصب الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها
الشيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على
الحدث وانما تدل على الزمان فقط لا لكل اذا قلت كان زيد
قائما بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا
سلبت الدلالة على الحدث عوضت الخبر ليكون مع خبره في
قوة الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله
والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار للانتقال من حال ، الانتقال
الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله
يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق
لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد

وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو
فهي في هذه المعنى تامة وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا
كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع
نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث
التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها الا ان ضمير الشان
اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما
مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة
نحو ما كان من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا
اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة
معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة

التي هي الصباح والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما
وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في
هذه الاوقات جارية مجرى اظلم واظهر فيكون تامة نحو
اصبح زيد اي دخل في وقت الصبح والثالث ان يكون بمعنى
صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها
اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة
بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته
هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول
اصبح واختاه او اخواه الا انه تساهل في العبارة قوله
وما في ما زال واخواته اعلم ان ما في اوله وله ما من هذه
الافعال بمعنى واحد وهو لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه

وما في ما

وما في ما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال
واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا غنيا كما لا يجوز كان زيد الا غنيا لان كلمة الا انما يؤتى بها قبل
تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة
ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع حرف النفي
وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اما كلمة ما في ما دام فتخالف لما في ما زال لانها
فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها بتاويل المصدر والمصدر ساد مسد
الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا
كان المعنى دوام جلوسك ولهذا كان الواجب فيها ان تتبع
بكلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال
اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الان ولا تقول غدا اعني
انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الان

وهو فعل غير متصرف على المذهب الاصح بدليل لحوق الضماير
وتاء التانيث الساكنة به وقيل انه اصل ليس كصيد البعير
ولاكنه لما لم يتصرف التزم فيه الاسكان فلا يكون دليلا
على حرفيته وكونه غير متصرف لجموده ولو كان متصرفا لقيل لاس
كهاب او تحرك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال لا يجوز
تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قايما مازال زيد لان ما
لصدر الكلام فلا يتقدم ما في حيزها عليها فاختلفوا في
ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز
تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في
اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجوزوا منطلقا ليس
زيد لانه يشابه ايضا صدر الكلام ولانه ليس فعلا غير
متصرف فيه فالحري ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاطه الرتبة

لرتبته الافعال المتصرفة قوله والنوع الثالث افعال المقا
ربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمير
بها وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه
يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها
على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج و
زيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة
قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل
على مقتضاه واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون
الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الر
فع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان
يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يقتصر في هذا الوجه

لحوق

الى جواز افتقاده في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى
ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد
ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد في
قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
ولا يجوز هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما و
الفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه
الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في
قوله وما كاد قيس هلكه هلكا واحرى في النصب صريحا
في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع الاسم وخبره
الفعل المضارع هو ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم
وخبره فعل مضارع بغير ان متناول للاسم فاعل نحو كاد زيد
يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع
للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال

ان

اعني المضا

٤٠

اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض
من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا وانما حذف ان مع كاد واثبت
مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا
قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى
اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان
الامر على ذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد
شبهت بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق
بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب
لتقريب الشيء من الحال على سبيل الرجاء والطمع ولكن جرى التصد
يق والتكذيب في كاد ولم يجر في عسى ولكون كاد ادل على التقر
يب استعملته العرب لقرب الشيء الشيء كما جاء في المثل كاد العروس
يكون اميرا فكاد لا ترى ان خبر لمثل الامارة قد حصل بل

تفيد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينها فقد
تنزيح حتى كان هذا ذاك كما اقول الا وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم
ان افعال الباب هي عسى وكاد وقد يجرى كرب مجرى كاد نحو كرب زيد
يفعل كذا وكذا اجعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال
عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيده
واستعماله كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث
فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ما
ضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل
ليل على صحة المذهب الاول لحاق الضماير وتاء التانيث السا
كنة بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح
العام والذم العام واستقرارهما في نفس الممدوح والمذموم
ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون
زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا

فيها لفظ

فيها لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع ع
يشترك فيه الحال والاستقبال وهما شرف الزوال والانتقال فلا
يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا
فهو بمعنى الاستمرار اصح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان
ولابد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا
بلام الجنس او مضافا الى ما فيه اللام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد
رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما تريد
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم زيد تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم
زيد انت او نعم هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى انه هذا احد اى كل غلام
رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل

رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس الكل
اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما وكذا الجموع في قو
لك نعم الرجال اخوتك قالوا وانما التزموا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس
او مضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما
لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مستكثر بالجمع الجنس من
المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل وهو الاسم المخصوص
بالمدح والذم ففي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتداء مقدما
خبره فكانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتداء ونعم الرجل جملة من
الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الدا
خل هو عليه على المبتداء عن الضمير العايد اليه ونظير ذلك قول فا
ما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله واما القتال مبتداء و
لا قتال لديكم جملة واقعة خبر اله ولا ضمير فيها له الا ان اشتمال القتال

الثاني لكونه

الثاني لكونه مشتملا بلام الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذ
هب الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه
قيل من هو الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين
والاول على كلام وقوله الفاعل انما اضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا
لطريق المبالغة والتاكيد لان يضم السامع اذا ورد عليه ما لا
يعرف فيه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه
والبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاق ذهب للتفهم فلا شك
ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتداء بالبيان وذلك نحو نعم رجلا
زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة
تدل عليه فرجلا نصب على التميز كما في عشرون رجلا والتميز لا
يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح
والمدح من مواضع التفخيم وكذا الكلام في الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله وتلحق حبذا بنعم

اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا
جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجرى بعد
التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوى
فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج سائر
الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل تلفظ على وتيرة واحدة و
قد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو
الاقوى وذهب آخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها به
وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها الاسمية ولا فعلية بل هي مركبة
ولا غلبة لاحدهما على الآخر فتقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا لكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد

تفصيلا

تفصيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص ههنا وجوها
احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتاتى على من ، قول
يغلب على الاسمية الثاني ان يكون ذا مرفوعا على بدل ارتفاع الفاعل
بفعله وزيد بدل منه فكانه حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ
محذوف كانه قيل لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد
والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبره مقدم عليه وقد اغنى
اسم الاشارة غناء الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما
مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا الضمير والخامس
ان يرتفع زيد بما عليه حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها
الفعلية قوله وساء بيس اي يلحق ساء مثلا القوم الذين
كذبوا فساء فعل جار مجرى بيس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا
ومثلا تفسير العموم نحو المخصوص بالذم والاكثر على حذف المضاف
والتقدير ساء مثلا مثل الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام

على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له والمبين لابد من تجانس المبين قوله والرابع افعال القلوب
انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين وكلها
من افعال القلوب قوله واذا كانت الاربعة بمعنى معرفة الشئ
بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدأ بصفة على كونه بشئ وذا
لك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت زيدا اخا ذا
الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كان
اذا قصدا مضاؤها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما او
علمت الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى
فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا
اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا ويعتبر صحة الكلام بان
يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام
سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان

لهذا

لهذه الافعال خلاف ما سبق وخلت معان اخر التي لاجلها مفعولا
واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى
التعيين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب
واما اذا كان بمعنى الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني لظننته
اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون
بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي المفعول الثاني كقوله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذلك رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت
بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت الضالة قوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار فيها على احد المفعولين لان المراد الاقتصار
على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتداء والخبر على الخبر ولا الخبر عن المبتداء
كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه
اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته

واما المفعولان معا فكذلك لان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا نحو قو
لهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها
متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة
لان التقديم من امارات العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثا
نية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت
منطلق او زيد ظننت منطلقا وانما تساوى لان واحدا من المفعولين
تقدم والفعل واقع بينهما فهو متقدم من جهة ومتأخر من جهة
الثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان
الافعال لا حظ له في التقديم بوجه وضعف احواله وحسن الالغاء
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الا
فعال ذوات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك
اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت

ولو قلت زيد اعطيته درهم وزعمت اكثر من زيد درهم واعلى
في اخوات قوله والتعليق بالاستفهام واللام اي علق هذه الافعا
الافعال عند الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيبطل
الفعل لا يعمل لفظا كما اذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد
منطلق كان الجزآن في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد علق
الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال
لا تقول لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما
سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
في الحقيقة كانت معلقة من هذه الجملة وهي معلقة لفظا فكانت
معلقة من جهة وغير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة هي التي
ليست بذات بعل ولا مطلقة وتعلم الباب الرابع في العوامل
المعنوية قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل
اللفظية للاسناد وقد عرفته فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي

لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب عامل المبتدأ
والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التوسل من العوامل اللفظية
لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري
من العوامل لم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير ضم لفظا او تقديرا
مظهر او مضمر لفظ لا يكون مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها
ان ينطق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوا
مل لاجل الاسناد الثاني الى الاول استحق الجزآن بالاسناد عن حكم
التعليق واكتسبا المعنى الموجب للاعراب اصالة الاعراب وشبهه
والاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة
اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفته فيما تقدم
ان كل ما يتقوم المعنى المقتضي عاملا اذا العامل عند غرضهم فهذا
المعنى الذي نحن بصدده فهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا

والكوفيون

والكوفيون على انهما اي المبتدأ والخبر يترافعان عاملان ووجه المذ
هبين مذكورة في الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشبه المذهب
الشديد وهو كون هذا المعنى لاقتضاء الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما
ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وما
ذهب اليه المتأخرون منه انهما جميعا اعني المعنى والمبتدأ جميعا عاملان
في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتدأ
معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر بما هو معلوم عندك
وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك فيحصل الفائدة هو القياس
ثم انهم يستدعون بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة
تاويلكلا الآية وهو هذا الجنس من العبد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع
يبتدأ فيه بالنكرة ان يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي
وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان النفي لعمومه التحق بالمعرفة

وارجل في الدار ام امرأة لانه سائل بايهما وعلى هذا القياس ان رجل قد
حسن لانهم الالتباس فيه اعني الالتباس الصفة بالخبر ولهذا التزم
تقديره قوله وقد يجيء ان معرفتين اذا جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب
للشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاخبرته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا تصور
عرفه وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي
زيد هو الشخص الذي عرفه بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة
فحيث وجدته لمقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما
ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذكر
فتنزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد
وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل ذهب تقول ذلك لكان المنطلق مبتدا
وزيد خبره لا يقال ان زيدا ابدا على معنى الشخص فهو متعين للاسناد فيكون
مبتدا قدم او اخر والمنطلق يدل على معنى الشيء فيتعين للخبرية متقدما
كان اومتا

كان او متاخرا الا انا نجعل المنطلق مبتدا في المعنى بل الشخص الذي ينطلق ولا
نجعل زيدا خبرا الا انك لا تدل يسمى لهذا الاسم وكل واحد منهما صالح لان يكون
مبتدا او خبرا فايهما تقدم يكون موضعه المبتدا كما ذكرنا هذا اذا
لم يلتبس التراكيب وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا
قلت زيد اخوك وتريد ان تخبر من يعرف المخاطب باخوته بانه من
يريد كان اخوك مبتدا وزيد خبر وان كان متقدما ثم الاختلاف انما هو
في موضع اللبس فالتقديم جائز اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا
لان يكون مبتدا او خبرا اما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بلا
بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فهاهنا لا لبس لان المراد هو الاخبار عن الابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الثاني
رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما يرتفع
لتعريه من العوامل الناصبة الجازمة وقد ذهب الكسائي انه يرتفع

بما صدرت به اوائله من الزوائد الاربع وذهب اصحابنا الى ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه وزيد يكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان مستقيما يكتب
فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل
الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة
بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه
ليس بشرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في
زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم ان يقع موقعا يصح
وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد
ضارب زيد يضرب او يضرب زيد وقوع الفعل موقع الخبر وهو
اسم الفاعل مرة وموقع المبتدا اخرى وهو اسم مخصوص ومما يدل
على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هاهنا نحو

نحو قايم الزيدان وقايم الزيدون ويقوم الزيدون لكونه غير معتمد
ولكوفي ان يمنع هذا لوقوعه موقع المبتدا والابتداء من مظان صحة
وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد
يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول ان الاصل
ان يقال كاد زيد قايما على ما سيجيء اشارة فان قلت فعلى هذا وجب
ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم
قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب
والماضي لا يستحق الاعراب فاني يعمل فيه العامل الا ترى انك من تقول من
اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب
قوله والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل فيه معنويا
فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت الرجل
الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب

وهو سبب رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم وتعريه المبتداء عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي اختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف في العامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا قلت اتاني نجيب ما كنت عاملا الا اتانا والماء كلا انا لان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله وحجة الاول بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي ما الخناله ومن مذهب الاخفش بانا فقد يجوز الصفات باعرابه لخلاف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا محليا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركتهما بان كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو من كعب ابن امامة وابن سعدى بافضل منك يا عمر الجواد فقد سها

اذ لا احتياج

اذ لا احتياج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ان العامل فيه عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيهما واحد كما ذهب اليه الدابع

في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء معين وهو خمسة المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه لكونها شائعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبهها المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهو خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يقتضي الاشارة الى المتكلم او الى المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون منهما نكرة نحو زيد ضربته ليكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد فقط وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك اذا ذكرته

فقد تعرف بعض التعريف وصار باعتبار ذكره بالمجيء من الاسباب التي تقربه عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره مع مخبر صار لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد على الشيء اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما   والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد العلم الخاص احترازا عما من الاعلام نحو كم من زيد لقيته وهذا ذكر فان لفظ العلم يطلق على ما ثبت له باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما الثالث ما فيه لام التعريف الجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف

التعريف والهمزة للوصل المجلوبة لاستحالة الابتداء بالساكن الا انها فتحت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل الا انه التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني فذلك الفرد هو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال لان اللام للاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يشمل الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق   والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان من مختصا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغنى عن قضية او لا يكون والاول اسم الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات

لانها اشبهت الحروف [illegible] والعدد
ولانها اذا اطلقت لم تبهم منها معنى لس بخصوا لاجنس كالمضمرات فان
وان كانت قلت ان هذا الاسما مبنية فكيف قالوا فى تثنيتها هذان فى حال الرفع
وهذين فى حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلنا على ذلك جوابان احدهما انه ان هذان وهذين تثنية
هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية هذا كما انها
لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف فى حال الجر والنصب ليس للاعراب
بل هى صيغة اخرى موضوعة للتثنية فى حال الجر والنصب كما انهم صاغوا الضماير
فى احوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا والمنصوب ضميرا كذلك هنا
والالف ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان
ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اى الالف فى التثنية لا تحذف بل تنقلب
اتساوا واوا اوايا نحو عصوان ورحيان والجواب الثانى ان الاسم
اذا ثنى فالتثنية تغلبه عن شبه الحروف ثنية وقد مر فى الاسمية لانها

لاختصاصها بالاسم ادخلوا عوضا وقطعا منه النون فى تثنيتها من الحركة
والتنوين لانها صارت معربا بالتثنية تستحق الحركة والتنوين وان كان الوضع
لا يستحق ذلك   والموصولات نحو الذى والتى ومن وما والموصول ما لا يتم
فى تمامه اسما الا بجملة تقع صلة لها نحو الذى ابوه قايم زيد وانما توقف
بصلاتها ولذا قيل ان اللام فى الذى زيادة واصله لذى على وزن عمى
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان يقول مررت بالرجل الذى فعل كذا
فيكون اللفظ مشاكلا اذا لو قلت مررت بالرجل الذى فعل كذا لم يجد له
ذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما
الف ولام نحو جاءنى من عرفته فيكون بمعنى الذى عرفته   فانها لا
يتم الا بصلة وهى احد الجمل الاربع وذلك نحو الذى ابوه منطلق زيد
والذى ذهب ابوه عمرو والذى فى الدار او امامك خالد   والذى ان
تكرمه اكرمك بكر والجملة التى تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التى
تقع صفات اعنى انها من الجمل التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب

فلا يصح وقوع الامر والنهى والاستفهام والتمنى وامثالها صلة فلا يقال
الذى اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن فى اضرب زيدا بيان لمعنى الذى كما يكون اذا
قلت الذى ضربته وكذلك لو قلت جاءنى الذى اتضربه لان الاستفهام ليس شيئا
معلوما فيكون تبيانا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءنى
الذى ما اكرمه واكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عاد عن البيان اى الانسان
متعجب بما يتوهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز
لانه يصير اخبارا نحو الذى اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن
بجهة الحكاية ثم انهم لا بد فى الجملة الواقعة من ضمير يرجع الى الموصول
كما فى الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع المو
صول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من شىء يصل بينهما ويجوز
حذف العايد للعلم به وهذا اتسع فى كلامهم نحو اهذا الذى بعث
رسولا ونحو ذلك قلما يجى فى التنزيل اية من هذا الجنس الا وحذف
العايد قراءة غيره الا فى موضعين احدهما قوله كالذى يتخبطه الشيطان

الشيطان من المس والثانية قوله تع واتل عليهم نبأ الذى اتيناه ثم اعلم
ان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا يوصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يوصف المعارف بالجمل توصلوا
به الى امكان وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذى
لما لم يمكن لهم ان تقول مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل
ذى فرس ثم ان الجملة التى توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب
نحو هذا الذى قدم من الحضر قبلنا بلغه ان انسانا قدم من الحضر الا انه
لم يعرفه فافدته انه ذاك لو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا
الذى قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين الذى وبين ان يقع
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولى العلم
وما يعمهم وغيرهم   الثانى من المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية نحو هذا غلامكم او غلام زيد او غلام الرجل او

او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وحده ذكوه في باب الاضافة
لكن نكت اضيف الى معرفة اضافة معنوية والمضاف يكتسب من المضاف
اليه التعريف الا كلمات ضربت في الابهام بحيث خالها نكلة وان اضيف
الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم

الفصل الثاني في المذكر والمؤنث

المذكر ما ليس فيه تاء التا
نيث وهي الموقوف عليها هاء احترازا عن التاء في بنت واخت
ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل
مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو اخت وبنت
وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو طلحت
ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعني المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء للفرق بين الجنس
والواحد منها كتمر وتمرة ومن ضرب وضربة وللمبالغة في نحو علامة
وللتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسب والتعريب كمهالبة

مزاوجة وعن ذكر مما يطول شعلة وشبهها بالتانيث كونها فرعا
للاصول فرعية التانيث للتذكير ولا الفه والفرع للتانيث
مقصورة وممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة
قد يكون مخصوصة كفعلى بالضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء
والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى
بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفعلى قد يكون للتانيث
كسلمى ومعزى وموضوعا للالحاق كارطى وعلامة كونها للتانيث
امتناع الصيغة من الحاق التاء وروي عن شعر في المتعال وامثلة
الممدودة كثيرة ايضا يورث عددها اسامة وهي على ضربين اعلم
ان التانيث الحقيقي وهو ما بازائه ذكر من الحيوانات كالامرأة والناقة
وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كظلمة
والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوجبوا
الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجوزوا جاء هند الا

في الضرورة الشعر واما غير الحقيقي فهو جائز طلع الشمس جوازا
مستويا ان كان حسنا طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز
في الحقيقة ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل
اذا بعد عن الفعل ولم يليه لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة
لا محالة والتحسين ذكر في غير الحقيقي نحو قوله فمن جاءه موعظة ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل
احسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث
الآدميين لان البهائم لا يعبر عنها بل يجعلها صورة محذرة ولا يقصد
تانيثها وتذكيرها لذلك القصد فاشبه التانيث لغير الحقيقي فاجيز
سار الناقة وان لم يجز جاء هند واللفظي وهو على ثلثة اضرب
التانيث الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا والبشرى
والصحراء وقد لا يكون ثم ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء
نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدر التاء دون غيره

من علامة التانيث لكثرتها ولان الفاء العلامة فهو يستغني عن السماع
لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان [illegible] اسم العدد فيها ان كان
ثلاثيا فاسم يظهر شيئين بالاسناد الى الضمير نحو الشمس طلعت ها وبالتصغير
الا انه يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجمع اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب وعناق فاسم
لا يظهر الا بالاسناد لان نحو عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل احرف
الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف في بابه الا ان يحرف ويحذف نحو
قديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عرس وعريب ثم انهم
جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع
فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع التذكير والثاني ان جمع التكسير فرع
على جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كانت تانيثه لاجل المشابهة
كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعله الحاق العلامة وتركه نحو فعل الر
جال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو

قوله نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقال الزمخشري نسوة اسم مفرد
لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث اللامة ولهم لجمع النساء وقيل انما
قال وقال نسوة على تأويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتأنيث
ليس بحقيقي ولقائل ان يقول الجمع بالواو والنون مؤنث للاسم في التأنيث
لا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالمذكر ولم
يتغير صيغته على عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع
التكسير فانه قد استغنت صيغته   هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
من الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا
الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف
اسنادها الى ضميرها ام الى اسم آخر يجيء بعد طلع نحو طلع غلامها او قرنها مثلا
وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع
هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه وجمعه من حيث
انه المخبر عنه فلما كان حكم هناك هكذا وهذا واقع موقعه شرع في ذلك

وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة

اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما
يركب فاذا قلت فرس خصصته بالاضافة وذا العنه
بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم
يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في
الغالب احترازا عن قولهم شبت الغدر وقتل الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في نحو شبت في الغدر و
قتل في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام
زيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة لان
الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي
نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي
بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف

راكب

اى الطف اسم موضع بناحية الكوفة

اي الاضافة بمعنى من وبين الاضافة بمعنى اللام

اي بمعنى اللام

وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا
للمعنى الى ان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه يتنزل
منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين ال
التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام
فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام
مقدرة هنا لصح ان يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين
كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا
ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظه
محذوف منوي فخرجها عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد
المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم تضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء
الاسم لتضمنه الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى

قد يقدر اللام

انهم

انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القا
هر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة
الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه
عاملا يحدث به هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما هو
فاه في مقتضاه وادى ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى
منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون
المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر فلولا انه يتضمن معناه
لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعمل
ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى
ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على
معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن
على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه

لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف
اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف
لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك
قول الشيخ ولن يتم لك هذا التضمن الا بان تعطي الاسم
حكمه وتجعل مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم
ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة يحدث بها هذا
الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا المضاف
واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف
اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف
متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع
البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف
والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصايص
الاسم ولا يكون في الفعل والحرف الا ترى انهم لم يبنوا المضاف

من

ولفظية وهي ما كانت اسم الفاعل الى المفعول والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد وحسن الوجه

من المنادى والمبني بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي
اوجبوا بها البناء في مفرديهما قايمة او نقول ان المضاف
اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل
منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع
التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضا
فة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد
تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الا
ول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف
النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب
عمرو وبزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني
فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال

والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة المعنوية [illegible] المضاف [illegible] التنوين

نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به
واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما
احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه و
يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جايل وشا
حها وتانيثها في هند جايلة الوشاح قوله والاضافة تعا
قب التنوين ونوني التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من
المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزايدتين في آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من
تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه
لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص

٩١

وتقول في اللفظية الحسن الوجه والضارب زيد والضاربا زيد والضاربو زيد والضارب الرجل [illegible] حسن الوجه
ولا يجوز الضارب زيد

او للتخصيص لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن
الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة
لان الاضافة ليست بحقيقية فان اردت وصف المعرفة به ادخلت
عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يقتضي
هذا التعريف المتوقى لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين
والتنوين لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه
قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد
الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيفت فقد افادت
التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال
الضمير الى الصفة التي هي احق منه لا يقال ان الكناية وان سقطت
فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته

قوله والضارب زيد انما جاز هذا لان هناك نونا
يسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فايدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز الضارب
الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن
الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن
والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز
فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها
بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالا
ضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع والمضاف
اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما قوله
الضاربك والضاربي والضاربه فسايغ لما فيه من
استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب
اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف حلا

انما

الاسم التام هو الاسم الذي نصب لانه تم فاستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تمييز الابهام
وتمامه باحد اربعة اشيا بالتنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وبنون التثنية نحو
منوان سمنا وقفيزان برا وبنون الجمع نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو لي ملؤه عسلا ومثله رجلا

وانما يجوز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب لما
في الفطرة قولك ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه
التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير
المتصل نحو ضاربني والضاربوني كراهة
اجتماع الزائدتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد
فيه تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا
قلت الضاربك مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا
وهذا ما اختاره الشيخ الزمخشري جار الله العلامة
رحمه الله وجنح الامام عبد القاهر رحمه الله الى انه
ضمير المنصوب بمنزلته في يضربني قوله الاسم التام
انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي
ما يبينه ويزيح الابهام عنه وانما وجب ان يكون
الاسم عامله في النصب لانه بتمامه قد اشبه ما

ما نصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصادر
الا ترى ان راقودا في قولك راقود خلا اسم قد
تم اى امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم
محتمل لاجناس المكيلات فنصب خلا مثلا لاقتضايه
اياه ومشابهته بضارب بالتنوين في ان ايهما يقتضي
منصوبا وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين
وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان
فنصبا ما بعدهما كما ينصب ضاربان وكذلك عشرون
درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس
المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم

وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضا
فة المعطي الى الضمير يمنع من جر درهما ثم هذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا
منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والا
ضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما
لان عشرون اسم مفرد مبهم موضوع لمضاعف
عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلاثة ثلث
مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما
اختص ثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم
موضوع مع الواو والنون لهذا العقد

الاصطلاح النحوي

الخصوص واذا كان موقوفاً على الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه
لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا
ملوه عسلا لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف
الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله
التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف
سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين لما
اعني كف لا ابهام فيه فرفع وانما الابهام في قوله مو
ضع مضاف الى كف اذ المقصود بالتميز هو المو
ضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف وانما
فيه الى ما تمنع من الجر وتوجب النصب كي تمنع
اضافة الملاء في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان المو
ضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التميز لاجله

هذا سوال للتحقيق لتتميم الكلام السابق

من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه
الى الكف قلت كذلك الملاء لا يتم معنى الكيل فيه حتى
يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال
معروف كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل ايراده
في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل
في التميز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام
بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضائه
التميز لابهامه ولا شك ان المعنى المقتضي للتميز هو المو
ضع مضاف الى الكف لا الكف نفسها اذ لا ابهام فيها
يدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف
اليه شيء لفظا او تقديرا كقولنا عندي كف مثله
لم يقتض التميز البتة وايضا انهم قد شبهوا مو
ضع كف سحابا بضارب زيد عمرا فوجب ان يكون

اي المعنى الذي كان التميز لاجله

اي هو
العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه وقال
الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان سحابا قد انتصب هنا
من وجهين احدهما بثبوت التنوين والثاني الاضافة
وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التميز
ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول قد انعقد الاجماع منهم على
رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول
واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح
عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مع
مقتضيا للتميز لابهامه وقد انتفى الشرط ههنا ولعل
كلام الشيخ هو الذي غر المصنف رضوان الله عليهما

اي في قولهم ما في السماء موضع كف سحابا

ويقال للثلاثة الاول مقادير ويقال للمساحة والوزن والكيل والعدد للاخير مقياس

من جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز
النصب ههنا بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا عليها
هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى
واحد فالعمل لآخرهما وجودا الا ان ذكر ضبط يظهر بادنى
تامل فيما ذكرنا ويقال للثلاثة الاول مقادير فان
قيل كيف قال ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد
ذكر اربعة اشياء وهي من المساحة والكيل والوزن
والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التميز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية
وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة الاول
مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
وللاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكر من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست

والتميز رفع الابهام عن مفرد كعشرون درهما [illegible] نحو طاب زيد نفسا وتعيين الفرس [illegible] بعد [illegible] الكلام

ما عندكم من العسل بلا وهذا الاناء وكذلك شلو جلا
خلاف لي منوان سمنا فعند تلاوت ما عندكم من السمن
بتنوين وله تفسيره بثق قوله والتميز رفع الابهام
عن المفرد كعشرين اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به
ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى
والمجموع من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقا
بل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى و
المجموع والمراد منه هنا هو الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التميز
رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد
او في اصل طرفيه فالمميز للاول يسمى تميزا عن
الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام
ههنا في اسناد الطيب الى زيد نفسا لا في الطيب

على الا

ای الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية [illegible] ثلثة اصناف حروف وافعال واسماء [illegible]
على ما ذكره الامام المحقق في المائة [illegible] منها ما يعمل في الاسم وما يعمل في الفعل وما يعمل في الكلم نوعان عامل في المفرد
وعامل في الجملة وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب

٦٣

على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني
يسمى تميزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي
راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فاذ تقع
بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي ثلثة اصناف حروف وافعال واسماء
انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف
هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال
على الاسماء لاصالتها في العمل وفرعيتها في ذلك لان الاسماء انما
يعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي في العمل متاخرة
عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من
الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في
الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء

ای سواء كان ذلك العمل قياسيا او جباريا

ای العامل في الفعل

ای العامل في الاسم

ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العامل في الاسم عملا واحدا
الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف
بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذه
الحروف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة نحو ان وشبهها
والمراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة
من حيث هي الجملة لا تستطيع ان الجملة تكون معمولا فيها
اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست بكلم ولا فعل فيعمل فيها
العامل واما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة و
ضعت لافضاء معاني الافعال الى الاسماء وكلها مشتركة
في افادة هذا المعنى الا ان وجوها يختلف بها فمن
معناه الابتداء والغاية في المكان نحو خرجت من البصرة
تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد يكون

للتبعيض

ای الجار فسبعة عشر من للابتداء والغاية في المكان نحو خرجت من البصرة وللتبعيض نحو اخذت من المال وللبيان نحو
عشرون من الدراهم وزايدة نحو ما جاءني من احد

٦٤

للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا
ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال
مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشاء خروجك الا انها في الاموال
افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم يؤذن
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فا
رقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا
منها وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرة من
الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم
وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاو
ثان قالوا وهذا اقرب من معنى الابتداء اذ
جعل مبداء اجتناب الرجس هو الاوثان

وقد يكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد و
في المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الز
يادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان
حروف الجر موضوعة لمعنى المفعلية حيث توصل الا
فعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الا
صل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت
معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني
من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني
من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي
اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وما جاءني
احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا
اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الا
حال

يفيد

احترازا عن المرفوع نحو ما جاءني الا احد الالف واللام [illegible] للعهد والاستغراق [illegible] النكرة [illegible]

[illegible]

لانك تقول سرت حتى [illegible] ادخلها

ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا بحتى المصدر المحل
بحتى ومما يدل على ان العمل ههنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر
عطروا وبيت على الا الذهبي بطلة حتى المبقي منطق القدر ان
ن فالصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المضيق
وغلا في النعمان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها
هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر
لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف
يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فان لم يكن قبل
يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيها
نحو فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان
قال عبد القاهر ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه
قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق

ويغلو

النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان وهو الوقت ثم حذف
المضاف فصار المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى
انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت
كي ادخلها فالسبب اعنى السير قد انقطع والمسبب اعنى الدخول
لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس
حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا
جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود
السبب كان مترقبا وان تحكي الان بلفظه واما اذا كان حا
لا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى
ادخلها حكاية للحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال   ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني
فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على
الاسم ولا تعلق في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان

معها

معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف
اعني حتى والواو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على
واو
الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف
العطف بل هي من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها
واذا ادخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان
نحو لئلا يعطي كيلا يتوالى اللامان فان التلفظ به مستقبح جدا
ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لا
فعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر
وقد زيدت ههنا لتوكيد النفي فالاحرى ان لا تعمل النصب
مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي
بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فا
لتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث
يطلب في المفتاح   واو بمعنى الا او الى ان اذا قلت لا

لالزمنك او تعطيني ص حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي والاكثرون قالوا انه بمعنى الى ان وتلك العبارة معترضة
عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان
التقدير في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف
من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض
وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل
من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت
انها ليست للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا و
شيء من هذه الحروف المقدرة او لم يتلبس بعامل في الفعل
ايضا فوجب اضمار ان بعدها وواو الصرف هي الواو
في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع
وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت
لكانت لا تخلو من ان تعمل باعتبار اصلها او معناها الذي

بينا

عرضالها

٦٧

فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل
الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه
قوله وضربت مخافة الشر يراد بهذا المثال ان تعلم
فوايد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه
غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
او غير غرض للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي
كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز
ضربت مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان
المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج
قوله المفعول معه هو المنصوب انما يستقيم على مذهب
الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور
على السماع وانما عمل في غير المتعدي لانه قد قوي

مفعول له
فعل الاول
اي الالف واللام بدل من المضاف اليه اي الا فلا يجوز انتصاب المفعول
مفعول له
فائدة اولى
فائدة ثانية
فائدة ثالثة
لان المفعول له نكرة
مثال المعرفة ضربت مخافة الشر لان المخافة معرفة لكونه مضافا
عند سيبويه عامله الواو
اي من العوامل اللفظية
في المفعول معه

بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها
من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل
من حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع لكونه بمعنى مع
وقد زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس
بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا
الا موضع غير اعربوا ما بعدها اعرابه قوله والحال
من المنصوبات العامة الحال الحقيقية للحال هي الهيئة
التي عليها صاحب الحال عند ملابسة
الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فـ

وقد ضعفوا

صاحب الحال

٦٨

فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت
زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه
ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به
ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند
ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات
العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى
فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا
الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك
قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا
اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيهما من
معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال
وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فبالحري ان يكون الحال مقولا في جواب قوله وحقها

صاحب الحال
ضربت زيدا قائما
اي ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى
والله اعلم

ان تكون نكرة كما ان صاحبها في الاغلب ان تكون معرفة
وانما وجب ان يخالفا لانهما اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا
اي بان لا يتطابقا تعريفا اعرابا [illegible] الوصفية
وجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة
للفعل ولذا لكن سماها سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل نكرة
لزم تنكيرها فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها
اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح
الا اذا كانت النكرة موصوفة او مخصصة تخصا والمعرفة
او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين الحال
بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا
وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى
لحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام

والفعل ع

يعن

عن انتفائه متلبسا بالركوب وقولك ما جاءني رجل
الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني
رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسا
محا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة ولا
والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصح
على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه
فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال
فصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنه والصواب ان يجعل
حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون
هذا من تنكير ذي الحال لانه معرفة واما عند الاخفش فلما كان
ارتفاع ذي الحال وهو طلل لفاعلية الظرف صح جعله
حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه

جعل

بتقديم ذي الحال ع

ولكونه موصوفا ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون
لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا
كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند
جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل
والصفة من التوابع واحسن حال التوابع ان يقع
بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
ما هو تابع له واجاز ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اي المعنى وما ارسلناك
الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء فيها للمبالغة والمعنى وما ارسلناك
الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب المعاصي وذكر
صاحب الكشاف رحمه الله ان انتصاب كافة على المصدر

الا وما

شاملة ع

اي وما ارسلناك الا للرسالة كافة للناس اي جامعا لهم
قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل
اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك الذات بل
من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفا
عل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن
اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل
واحترز بقوله وجرى على يفعل من فعله عن الصفة
المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها
لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال الصفة
المشبهة من افعال الطبائع ولا يقال للمتصف بها انه فعل
شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد انه
بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم
وانما فسر الجريان بالموازاة ليفعل في الحركات والسكنات

لانهم انما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او
خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم
الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل
الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن
او غدا كما تقول يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف
الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا تقول
ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد
في الماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم اذا كان بمعناه
عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تع و
كلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان باسطا

بالوجه

وان

وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك
لو اوقعت المضارع موقعه يبسط لصح وذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا
امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشيا الستة
التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب ولا يقال قايم غلاماك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما
مشتقا لذات من وقع منه الفعل فاجري مجرى الفعل المبني
للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من
وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين
مثل والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه
فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب

اسم الفاعل اعتماد على احد الاشياء مبتدا والاسم الموصول وحرف الاستفهام وغيرها

ومضروب في التقدير جار على يضرب
لان اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها
الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل
في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى
فجار على الفعل الماضي لفظا تقول زيد مكرم
اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة
هي ما لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس
بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد
وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من
حيث انها تثنى وتجمع وتونث وتذكر فاجريت مجراها
في العمل تقول مررت برجل حسن وجهه وكريم آبا

وكريم آباه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة
كما ترفعها بالفعل وانما قال

آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو
زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل مع الفاعلية الابتداء
اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون آباؤه اذ المبتدا على حقيقة
الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف جعلت هذه الصفات
وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد
قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفا
عل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى
الحال الابدي لانك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح
في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان
علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد

قائم غلامه نحو زيد الحال او القيام فعلى كان مع وقت تعلق حالي
بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي الكر لو قلت
زيد حسن ابوه امس فقبح اليوم لهجر حتى تم ذلك كان
ليدل على ان الحال حال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل
واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قايما غلامه
ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا
بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن مريدا الحسن او
حسنا قد انقطع حسنه المصدر هو الاسم الذي اشتق منه
الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه
والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل
والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل و
الفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل

يدل

يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر
على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد
قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال
واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع
واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل
على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما
هو الفرع لابد وان يكون فيه الاصل وزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر
باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم
قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا
وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل
على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل
في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل

وقد يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب وقد يضاف
الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد

الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا و
كل فعل له رفع ونصب كان للمصدر ذلك وانما
قال كما تقول ضرب لان الفعل المصدر يأتي
بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
ومبتدأ نحو اعجبني ان ضربت زيدا وان ضربت
وبلغني ان ضربت وان ضربت خير له فلما كان بمنزلته
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته
في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا يقول
اعجبني زيدا ضرب بكر كما لا تقول ان ضربت زيدا وقد يضاف
الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على
خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل هنا
مجرور ومرفوع معنى ولهذا حمل المعطوف عليه والصفة على

على المحل نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع
مثلا ومن دق القصار الحاذق بالرفع والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول
ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان
دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه هنا مرفوع معنى
لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد و
الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو
قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير
والمضاف اليه في وجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول

وهو يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو اعجبني من دق
القصار الثوب

ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم
المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو اعجبني ذهاب عرفان فعلم انه يجوز ايضا ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس
او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف
الا بعد ان اتسع فيه فيجعل مجرى المفعول به والمصدر
اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر
معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف رحمه الله
لقلته ونحوه ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة اطعام مصدر
منون ويتيما منصوب بفاعله محذوف حذف للعلم به
ولم يظهر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من الاسماء الا

٥٧

وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الحاق العلامة نحو الرجال جاءت
والمسلمات فعلت هذا اذا اسندت الى الضمير المستكن ولكن اسند
الى ضمير البارز نحو الرجال جاؤو والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب
تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الى فلون وخمسة عشر
خلت وما ذاك بضربة لازب   والناس والانام والرهط مذكر اللفظ
اسم الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا
واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعل الالف واللام عوضا
عن الهمزة والا لم يجتمع في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس
الامنينا وقال غيره والالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يجوز اجتما
عهما في ذكره بدليل معاذ الا ان يكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس
بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر
فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الدقيق تسعة رهط و
لو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع

للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآتيين البيتين ورد على المصنف
الا ان تانيثه ليس بمعنى جمع بل التاء بمعنى فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان
يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم للرجال دون النساء
لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء وربما دخل فيه النساء
على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من
لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت
لم يدخل فيه الهاء وانما يلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون
لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجو
هري وما ذكره المصنف يقتضي فرق بين القوم وبين الباقي و
والجوهري لم يفرق   ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء
يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه
وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر

يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع
الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى
اذ معناه معنى الجمع مع انه واحد فاشبه سائر الجموع وذكر نحو اعجاز نخل
خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس
الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت المذكر فقد التبس بالجمع
لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذكر قالوا هذه شاة ذكر
وحمامة ذكر   وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث
جمع الاشياء انما انعكست قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى
العشرة نحو ثلثة رجال وثلاث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار
على النسوة الى الافراد وقد انث التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر
الى اعتبار النسوة والتجئ الى الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى
على ثلاث لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء في الثلا
ثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد ذكر فيهما سبيل القياس

نوادر به

فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان وثنتان واما نحو
فا العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر بني الاسم الاول دون الثاني لان الا
ثنين اعني العشرة مع ما يثنى عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره
اثبات علامتي التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فقيل
احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة فانث احدى ولم يسقطوا،
التي سقطوها علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث
اعني اثبات الالف في احدى وسقوطها، من عشرة وفي المذكر اسقطوها
من عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا
واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة
امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها
من الاسم الثاني في المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز
ويكسرها بنو تميم واما الملحق بالجمع بالواو والنون من الاعداد نحو
عشرون وثلاثون فالمؤنث والمذكر فيه سواء نحو عشرون رجلا

وعشرون

وعشرون امراة والاسمان مبنيان على الفتح وقد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم
اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام
النون فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول احد عشرك
واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون بناء

الفصل الثالث

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على
التبع لغيرها وهي خمسة قوله اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون له
التكرير فائدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو اللذين
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد ومنه
قوله تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب فان ذكر جبرائيل
اذ لم يكن معه الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازالة التجوز

الفصل [illegible]

الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم ازالت التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد
نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة فلا
يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد تدل
على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان
الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح
المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت
البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجي
في الكلام وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلق وانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد والتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر

عنه بغير

عنه بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس بلفظه ثم ان
لفظ النفس والعين يعبر به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤ
نث ويسند الفعل اليهما اسنادا مستقلا نحو جاءني زيد نفسه وكلا لا يؤكد به
الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد بها الا جمع او شيء
ذو اجزاء متعددة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا
وكذا اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع
لاجمع الا على انفراد اليه الفعل ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك
ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الا
زهري انه تصحيف وعن ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت من هذه الثلاثة
اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم كلهم اكتعون وليس بالاعراب
انما جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال
كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس فانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد والا انه
لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري سجدوا في وقت واحد او في اوقات

مختلفة وقرن بها اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا معا
لا فرادى في وهلة واحدة هكذا ذكره ابو العباس   الصفة وهي
الاسم الدال على بعض احوال الذات وذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذ
كر بعد الشيء ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا في النكرات نحو
جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي
التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير تفصل
بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالالفاظ
الجارية على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاده ذكره من الذم و
التحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما
ان يكون لحال الموصوف او لحال الشيء ما هو من سببه فالاول نحو مررت
برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليست
لحال الرجل وانما هو لحال العدو وهو من سببه والغرض بالسبب الذي يتصله
ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء

الاول ما كان فعلا للموصوف او للشيء هو من سببه نحو مررت
برجل قايم ابوه فرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة الذي قبله لان الفا
عل من سببه فعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل
قايم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له
والثاني ما كان حلية من الموصوف او من الشيء من سببه نحو رجل طويل او
طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالكريم والفهم والعاقل و
الفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا وقد
يكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود وغير ذلك واما التحلية فعلى ضربين احدهما يعرف بالعين
كالطويل والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب
بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة
والكرم وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة والرابع
النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المختص اذا نسب اليه صار وصفا تقول

هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي الحق في سلك
الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل هاشمي
غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في
الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشريف في مشابهة
اسم الفاعل والخامس ما وصف به من اسماء الاجناس بتوسط ذو نحو مررت برجل ذي ما
ل فانهم ارادوا ان يصفوا الشيء باسماء الاجناس لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال
وامراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس
فقالوا ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار ذو بمعنى صاحب
سواء الا ان صاحب اعم يلزمه هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك
بعمرو فتذكره وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى
المضمرات ولا الاعلام لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة
ذات سوار لان المقصود الجنس وهي تصلح حتى كانه قيل امراة متحلية
او مسورة واما الذات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا على

التوسع ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم والمال يوجب تمييزا كالوصف
بالملابسة كما يوجب السواد فلهذا المعنى امتنع اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو واما جاز
اذ يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
كان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليست باول
احوال الجنس موجودة فيه بخلاف المضمر واعلم ان اعراب هذا الاسم حالة
الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما تقدم سلف في صدر الكتاب
واما في المونث فانها يلحق التاء ويكون الاعراب غير نحو مررت بامراة
ذات مال ومررت بذات مال بالكسر حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية
والجمع فكمسلمان ومسلمون   وكل صفة تتبع الموصوف فيها اعلم ان ا
لصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف
لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشايع والعموم

لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف هكذا ذكره
ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هو الموصوف وجب ان
ينصب على العامل عليهما جميعا فيتوافقة لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانه توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواهما فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته
به وبامراة قايم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قايم ابوهم
وذلك لان الصفة هي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطا
بقه في تذكير او تانيث او افراد وجمع اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذ
كرا ابوها او غلامها كما لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة
صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم ابيه فاذا قيل
رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون فعلا له اعني كريم الاب
بدليل احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا استتر

واذا استتر الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان
يطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب كما ذكرنا   البدل على اربعة
اضرب المقصود من البدل التبيين ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام
والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بجار اخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل
مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم كقوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل
لان البدل [illegible] يترك الاول المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض
كان المعنى جعلت متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله رحمه الله في قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه و
مفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الا
ول واطراحه الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا اذ لا ضمير
عايد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل

من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت
زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه ضميرا الى المبدل منه والثالث بدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لاتصاله به واشتماله عليه
صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل
حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان
ابدلت المقصود ولا يتاتى الا في بديهة الكلام والاحسن ان يستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل [illegible]
[illegible] ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين وهو
ان البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون
بعضه او لم يكن والثالث اما ان يكون له بالمبدل منه ملابسة او لم يكن
فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما

خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه فان هذا من بدل
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوا
بع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل يكون من الاقران النوعين تثبت نحو قوله
تعالى الى صراط مستقيم صراط الله ونحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا
يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة لتحقق وتفيد تبيينا
وايضاحا   وعطف البيان نحو ولم غير صفة اعلم ان عطف البيان
اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني
ابو عبد الله زيد فعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل
الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ
يعلم المخاطب انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة مشتقة في الباب من معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون
مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة

لانه لا اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر حوية عليه لم يدل عليه وانما يدل على شي من صفة الطويل على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة كلمة واحدة لافادة خصوص بل المعنيان كان احدهما عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما كلمتان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورد الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورد الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة   والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف

من حروف العطف يشترك في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكهما في هذا المعنى يفترق كل واحد منها بشيء فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى اخر فتكون اصلا والدلايل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق للمختصر وفا بهذا الكتاب وما ذهب اليه الشافعي رح من ان الواو يفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما يفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة و تراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فمتاول بانه لما كان حكم بان الباس قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى ففي معنى وضعت لانتهاء الغاية وقد ذكرت في حروف الجر لهذا لم يذكر المصنف ههنا

و او لاحد الشيئين او الاشياء واوجه على ثلثة اوجه احدها للشك نحو ضربت زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضرب زيدا فاعترض شك يجوزه لان تكون ضربت عمرا فاتيت باو وافدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فيدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شي موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا واما عمرا واما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العامل عليها واختاره المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف

حروف العطف تسعة   وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام قرينة لها حتى يكون جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلب التعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده او عمرو ان كان عمرو عنده والجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عند عمرو كانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو وام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة وفي الثاني فكقولك انها لابل ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد فظننته ابلا

فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون
شيا آخر فاضربت عن الاخبار الى السوال عن كونه شيا آخر فقلت
ام شاء بل اهي شاء   ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك
في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فللنفي بعد الاثبات نحو جاني زيد
لا عمرو ولا تجي الا بعد الاثبات لا تقول ما جاني زيد لا عمرو واما بل فهي للا
ضراب وهو الاعراض عن الشي بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا
بل عمرا كنت قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت
عنه الى عمرو وقيل بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت
للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفي كما بعد الموجب نحو ما
جاني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجي عن زيد ان الغرض لم يجي عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير
ما جاني زيد بل ما جاني عمرو كانك قصدت ان تثبت نفي المجي لزيد ثم استد
ركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاني زيد بل جاني عمرو ويكون

ويكون نفي المجي ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدرا
ك في الفعل وحده دون الفاعل وهو في النفي معا واما لكن فهي للا
ستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاني زيد لكن عمرو فهي اخص
من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت
زيدا لكن عمرا هذا عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاني زيد لكن
عمرو لم يجي والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن دا

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي

الفصل الرابع

الكلام مشتمل على ثلثة معان انما جعل الرفع علما الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه
مستغنيا عنه والمفعول يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو
اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين و
اختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف

لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وقع بينهما لكونه تارة فاعلا في
المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من اوسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفا
عل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصا
عدا الى الستة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف ليحصل
التوازن والتعادل   والملحق بالفاعل هذا اتفق جمهور النحويين
على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه خلافا لابن مضا فضلا مما
دون عن علي رضي الله انه قال الفاعل رفع وما اشبهه به والمفعول نصب
وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل
يتقدم على الاسم في باب الاسناد ولما تقدم فيكون الجملة الاسمية فيكون الفا
عل مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين
لانه لا يحتاج الا الى شي واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب
ثالث ثلثة لافتقاره الى الجزو والى العائد منه اليه والنكرة تقدم الا

في تقدم الاثنين على الثالثة وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه
الملحقات بالفاعل فلا نعيدها **قوله المفعول ضمة** انما سمي المصدر
مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت
ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثت ضربا فيكون مفعولا
على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد
على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا ساير المفاعيل وانما
الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئها فضلة
في الكلام مثله والحق الشبه الخاص بالظرف لكونها مفعولا فيها والمستثنى
بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف **قوله** والجر الاصلي اليه
بالاضافة المعنوية وانما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير
اصلي لانه المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا
تلقوا ايديكم على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة
اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق **قوله** واعراب الفعل

جزء حقيقي لها اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما سبق
ان حق الاعراب للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على انه يميز
بين المعاني المختلفة ومحل تواردهذه المعاني هو الاسم دون الفعل
والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب ان
يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو
بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب **قوله** وقد يقال
الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغ لا يكون اعرابا
وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا
فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير
مرفوع فكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية
عن اسم منصوب ولما كانت هذه الالفاظ تنوب مناب الاسماء
الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع
عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها لعلة

لعلة او حيث بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة
يكون فيها لم يبطلوا بناءها ولم يحصل لهم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال وكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على
ما يدل عليه الاعراب نوع الاعراب الا انها لم يوجد فيها اختلاف الا
خر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح
قوله وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء
فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء
بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي وهذا لغير
ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا
واما ملفوظا به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي
فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما
لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل

ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر وللغايب المؤنث
فهذه الافعال ابدا مستترة الضماير لا يمكن فيه من انا ونحن وانت
او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي
في فعل الواحد الغايب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه
يسند الى المظهر والبارز من الضماير نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو
ومنه المستكن في الصفات نحو ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد
ضارب غلامه والى البارز اذا جرت على غير ما هي له نحو هند زيد ضاربته
هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها
وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته لانحطاط رتبة
الصفات عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان
الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل
عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان
لمجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في الاستقلال

والتلفظ به

والتلفظ به وهو يكون مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت
ولا مجرورا البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المنصوب
والمرفوع الا ترى انه لا يجوز غلامك واحدهما ان يفصل بينه وبين
عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا او ان يتصدر به الكلام نحو زيد
فعل كذا او زيدا اكرمت بخلاف المجرور والفاظ المنفصل والمتصل تسعة
واربعون لفظا انا موضوعا ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف
ثابت وبالهاء افصح نحو انه وانا وقد الحق الالف حالة الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على غير
لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة والخلفاء وكذا قيل ه
للتثنية نحن والعالم بشن ولم يجيء على لفظه لان المتكلم لا يعترف اليه
متكلم اخر وانما يعترف اليه غايبا او مخاطبا الا ترى انك اذا قلت
فعلت ثم قولك نحن فعلت قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا
فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى في التثنية

لفظ يدل على الاثنين فما فوقه [illegible] ثم ثنيتين على معنيين
فعوه ومنه قط وقبل وا [illegible] المخاطب والاسم باتفاق
منهم انا والتاء التي هي لا محل لها من الاعراب خلافا لهم في ضربت وانما حركوا
التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ وانتِ ولم يقل انتُ بالضم لانهم
وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا النون اظهارا
لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم واذن خفيت واثروا الفتح
لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت
لادى حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد وانما اختص الفتح بالمذكر
والكسر بالمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر
لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وكان
القياس انتا انتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو
الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف
فيمن يقول انا ولانهم لو قالوا انتو لزمهم ان يقولوا هو هو

هووا ولكان بعض [illegible] في آخره غير المتكلم فلم يفعلوا
بل لما كانوا ابدلوا من الواو [illegible] ضموا ها لان الميم من مخرج الواو وهي
اجلوا على الحركة التي مع الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل
انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل الزم
كموها ونصرتموه وانما حذفوا الواو تخفيفا حين امن الالتباس ولم
يحذفوا الالف في التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل
من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر
والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهي الضمة
الشفوية اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبلها حرف التثنية من جنسها
في المظهر مضطربين في نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية
من جنسها واشتركا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا
في الجمع جريا على سنن المظهر وقالوا في جمع المؤنث هنّ وانتنّ ولم
يجمعوا هنا بالالف والتاء ابقاء للفرق بين الفرع والاصل

في اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن ويضربن
وشددت لان الاصل هنّ وانتمنّ فقلبت الميم وادغم واما المنفصل
المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها
لواحق للدلالة على احوال المرفوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب
وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه
كلم مبهم فيلخص اسمه بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر
واما ضمير المتصل فما كان للمرفوع منها فهو التاء في ضربت وهي
مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد
التاء للمتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في المخاطب المذكر وكسرت
في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا
في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار
في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو

نحو زيد ضرب وهو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه
واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يبرزوا الميم
فرقا بين المستكن والبارز اذ لو قالوا ضربا في تثنية المستكن نحو زيد ضربتا
للبارز نحو ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق بينهما
باقحام التاء نحو ضربت ولم يمكنهم هنا الكسر لانه قد دخلت هنا كسرة التاء للمخاطب
فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع التاءين وهو مستبشع جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان اصل النونين هنا كالبدل
من الميم في الواحد ولا ميم هنا فيبدل بينها النون فهذا حكم الضماير
اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الوا
حد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتغير
هذه الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغايبين يضر
بان يضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عو
ضوا

عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغايبين تضربان ولم يلحقوا في آخره التاء لان التاء في اوله ليعلم منه تذكيره وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا يزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء باخره على الضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة المخاطب فمنع من زيادة التاء اخره فجاؤا بالياء لانها على المؤنث ايضا في هذاين وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربتا وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف المضارعة حتى في اوله تغني عن ابرازه وتؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ونظيره وكلفظ المنصوب على ما تقدم الا ان الياء

المتكلم

الا ان الياء المتكلم المنصوب لا نون عمادا اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا تعرضت نون قبلها ضربني ويضربني صيانة الفعل من الحاق الجر اعني الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا حذفها في المخففين مع كثرة الاستعمال عماد البيت نحو اني وكاني ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر كما قال زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي واما اذا كان ضميرا مجرورا فلا تعمد نحو غلامي ولي وبي الا ان الاكثر والحق لم يجب صونها عن الكسرة الا في مني وعني وقدني وقطني لانها لما كانت مبنية على السكون جي بالياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان يزيلها الكسرة   وتاء المتكلم اذا كان مع غيره يكون ما قبلها ساكنا في المرفوع انما اسكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم يقلب الواو والياء الفا لسكونها ولم يفعل

هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا **قوله** وكما يضمر المعمول بغير العامل اعلم ان اضمار الجار مما قيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما بين ان الجار بمنزلة الجزء من المجرور ومنزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقايم جمع الاعماق خاوي المخترق اي رب اسعد مسود الجواب خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو ولتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنث ومعنى الهيتها شغلتها وقوله عن ذي تمايم محول اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميم وهي المعاذة ومحول اي عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب جمع صبب وهو ضد صعد **قوله** ومن ذلك كان في قولهم

خاتمة الكتاب

الناس

الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان كان خيرا فخيرا اما الاول فعلى ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عملهم خيرا فهو يجزى خيرا والوجه الرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث   وهذا السماعية لانه اضمر الاسم الذي اخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار مع الفاء التي تدل عليه في اضمار جازم ان الا انشا الله

وغرب من الحروف ولما كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم انه
لا فعلى بالشذوذ اذ لا شيء في النظير له عليه والقياسية لا تضمر الا
بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله حالة وذلك حيث يكون
عليه دليل الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت من يتهيأ
للسفر مكة يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذكره وهكذا اذا سمعت
المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا او قول المنهي و
المتهلين معناه لاجل المنهي او جعله الا ان يكون المنهي للحاطب ولهذا
كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون تريد وابصر والثاني نحو
قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر
لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى
الخ بدت عن قولهم كونوا هودا فنصب الاسم بعد دال ذكر الكفر يد
نتبع ومنه قولك لمن يقول لكم من فعل زيد باضمار فعل زيد ورفعه
بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل زيد

لا زيد فعل

لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار
ضربت ابدا لا زيد بالرفع وقرب من هذا الاضمار على شريطة
التفسير من قبل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ
لا ان الدليل على اضمار المقدر في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم
عليه وقوله كونوا هودا او فيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه وهذا
معنى قوله الا انه يعقبه في الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا
بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل يفسره الظاهر اي هل خرج
زيد خرج الا انه اضمر لاستغنائه بتفسيره عنه وليس ارتفاعه الابتداء لان هل
يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع
بعد لو وان واذا واد وهلا والا ونحو ذلك لما في هذه من ه
اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته لان انتصابه
بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره وغير ممكن فلزم

اظهار المفعول قبله لتم ان المضمر لما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا ضربت به اي جزت به ولا يجوز اضمار
مررت لانه لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو
زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان
الاهانة تتولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب لا اطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا القدر
فليس الذي فرغ من تحرير هذا الكتاب اخذ الله ابصر ما او فاتى
في العالمين اقتدار بيا يوم

ابو بكر بن المبارك ف ١٣٣ | محمود بن المبارك محمد ٣٠٨ | ابراهيم بن المبارك م ١٣٥

يصدق ق ٢٠ | كلمت م ١٢

خفيفة ساكنة وشديدة مفتوحة
مع غير الالف وتختص بالفعل
المستقبل في الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقلت
في النفي ولزمت في مثبت القسم
وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير
المذكرين مضموم ومع المخاطبة
مكسور فيما عداه مفتوحة وتقول
في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ
واضربنانّ ولا تدخلها الخفيفة
خلافا ليونس وهما في غيرهما مع

اي نون التاكيد جا

نحو اضربن

نحو لا تضربن

اي في جواب القسم المثبت

اي التثنية والجمع

بخلاف ما اذا كان خبر المبتدا نحو زيد عمرو
ارادوا تخفيفها كما خففوها لفظا بحذف النون
وبخلاف المثنى لانه لم يكثر كثرته چاربردي

اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد
ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز تشبيها
بالنهي وكذا كلا في

لانه لما اكد ما وان فاراد ان يؤكد الفعل
ايضا بالنون لئلا يحط المقصود بالذات
وهو الفعل عن غير المقصود بالذات

لزوم التقاء الساكنين
على غير حده جا

اي غير التثنية
وجمع المؤنث
جا

اي النون الثقيلة
والخفيفة

وانما قال في غيرهما ان ذكر
في كيفية لحوق نون التاكيد
بالمثنى وجمع المؤنث واخيه

فانه التقاء الساكنين
على غير حده والجمع
ما لا يقف ولا يجوز
عند الاكثرين جا

الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن
فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين
وترون وترنّ واغزن واغزون
والمخففة تحذف للساكن وفي
الوقف فيرد ما حذف والمفتوح
ما قبلها تقلب الفاً
عند الوقف نون الخفيفة
والله تعالى اعلم بالصواب

كتبتك في آخر باب الضمير ايضا بالتنوين اما ان التنوين
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف كوجهت
خيرا وقضيا ببني خير واضمم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا وانلني بجاه نبيه شرّ ودا كان خيرا واجعل نونات نقا
يعنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف التذكرة منقلبة بالف
ادراب غيود وبحك على نهج الاستفادة وصلّ على من كان شفاعته
في محوار قام الضلالة كافية وعند مغفرة الآثام الجبالات
شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه
عبد الرحمن ابن [illegible]
عفا عنه رحمه الباري

چو رحمه چو یاجی دده عارف افندی یدد لم
الحمد لله
العلم

يا طالب العلم باشر الورعا وجنب النوم وحذر الشبعا
وداوم على الدرس لا تفارقه فان العلم قام وارتفعا

يا طالب العلم باشر الورعا وجنب النوم وحذر الشبعا
وداوم على الدرس لا تفارقه فان العلم قام وارتفعا

يا طالب العلم باشر الورعا وجنب النوم وحذر

يا طالب العلم باشر الورعا وجنب النوم وحذر الشبعا
وداوم على الدرس لا تفارقه فان العلم قام بالدرس
وارتفعا